دراسة دركهايم عن الانتحار

إن تحليل إميل دركهايم لظاهرة الانتحار (Durkheim, 1952؛ نُشر في الأصل عام 1897) يُمثل مَعلماً بارزاً في بحوث عِلم الاجتماع التي تنقصي العلاقة بين الفرد والمجتمع. فعلى الرغم من أن البشر يعتبرون أنفسهم أفراداً يتمتعون بالإرادة وحرية الخيار، إلا أن أنماط سلوكهم كثيراً ما يجري تشكيلها وصياغتها. وتُظهر دراسة دركهايم أنه حتى في ما يبدو أنه فِعل شخصي محض مثل الانتحار، فإن العالَم الاجتماعي له أثره.

وقد أجريَت قبل دركهايم دراسات عن الانتحار، غير أنه هو الذي أصر على تقديم تفسيرات سوسيولوجية لهذه الظاهرة. كما اعترفت الكتابات السابقة بتأثير العوامل الاجتماعية على الانتحار، غير أنها تطرقت إلى اعتبارات من نوع العِرق؛ والمناخ؛ والاضطرابات العقلية لتفسير ميل فرد ما إلى الإقدام على الانتحار. أما بالنسبة إلى دركهايم، فإن الانتحار هو حقيقة اجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بحقائق اجتماعية أخرى، فالانتحار أكثر من مجرد تجميع لحقائق مُفرَدة؛ لأنه يُمثل ظاهرة تحمل أنماطاً من الخصائص.

وفَحص دركهايم السجلات الرسمية للانتحار في فرنسا، فاكتشف أن فئات محددة من الناس كانوا أكثر ميلاً للإقدام على الانتحار من غيرهم، إذ وَجَد، على سبيل المثال، زيادة معدلات الانتحار في أوساط الرجال بالمقارنة مع النساء، وفي أوساط البروتستانت بالمقارنة مع الكاثوليك، وبين الأثرياء بالمقارنة مع الفقراء، وبين العازبين بالمقارنة مع المتزوجين. ولاحظ كذلك ميل معدلات الانتحار إلى الانخفاض في أوقات الحرب وإلى الارتفاع في أوقات التغيُّر أو عدم الاستقرار الاقتصادي.

وتخلص دركهايم من هذه النتائج إلى أن ثمة قوى اجتماعية خارجة عن نطاق الفرد تؤثر في معدلات الانتحار. وربَط هذا التفسير بمفهوم التضامن الاجتماعي، ونوعين من الروابط داخل المجتمع هما: **التكامل الاجتماعي**؛ **والتنظيم الاجتماعي**. وكان رأي دركهايم أن الأشخاص الذين يُدمَجون بقوة في المجموعات الاجتماعية والذين تُنظم تطلعاتهم المعايير الاجتماعية هُم أقل ميلاً للانتحار. ورَسَم الملامح الرئيسية لأربعة أنواع من الانتحار اعتماداً على الوجود والغياب النسبيَّين للتكامل والتنظيم:

فالانتحار الأناني يتميز بانخفاض درجة التكامل في المجتمع، ويقع عندما يعاني الفرد من العُزلة أو عندما تضعف أو تنقطع علاقاته أو علاقاتها مع المجموعة. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن تفسير انخفاض معدلات الانتحار بين الكاثوليك بارتفاع درجة التماسك في الجماعة الجماعية بينما تعني الحرية الشخصية والأخلاقية لدى البروتستانت أن المرء «يقف بمفرده» أمام الله. كما يحول الزواج

الظواهر الاجتماعية اللامادية. إذ أنها تعلو عن أي فرد لأنها لا تعتمد على فرد بعينه لتحقيق وجودها. فالتصورات الجمعية مستقلة أيضا عن الأفراد حيث أن عمرها الزمني أطول من حياة الفرد؛ فالتصورات الجمعية هي العنصر الأساسي في بناء دوركايم عن الظواهر الاجتماعية اللامادية.

الانتحار والتيارات الاجتماعية

طرح دوركايم أيضا مفهوماً أكثر تحديداً ودينامية- وإن كان أقل بلورة – عن الظواهر الاجتماعية اللامادية – وهو **التيارات الاجتماعية** . وقد عرفها دوركايم بأنها ظواهر اجتماعية لا مادية تتميز بنفس القدر من الموضوعية ونفس القدرة على السيطرة على الأفراد التي تتميز بها الظواهر الاجتماعية – كما أوضحنا من قبل- ولكنها لا تتميز بالشكل المتبلور الواضح (4 :1895/1964). ومن أمثلة التيارات الاجتماعية الأحداث الكبرى التي تظهر بين أفراد الحشد تعبيرا عن التعصب، أو السخط، أو الشفقة (Durkheim 1895/1964:4). وعلى الرغم من أن التيارات الاجتماعية من أقل الظواهر الاجتماعية تجسيدا فهي ظواهر اجتماعية على أية حال. وقد عبر دوركايم عن ذلك بوضوح حين قال: تأتي التيارات الاجتماعية لكل واحد منا من الخارج وتستطيع أن تجرفنا معها رغماً عنا (4:1895/1964).

شرح دوركايم فكرة التيارات الاجتماعية في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع (1895 / 1964) ولكنه استخدمها باعتبارها المتغير التفسيري الرئيسي في الدراسة الإمبيريقية التي أضحت نموذجاً لتطور البحث الإمبيريقي في أمريكا (Selvin, 1958). ففي الواقع يمكن النظر إلى البحث الموجود في كتاب الانتحار (1897-1951) على أنه محاولة وجهد لاستخدام الأفكار التي تم تطويرها في كتاب قواعد المنهج في دراسة إمبيريقية لظاهرة اجتماعية محددة هي الانتحار.

يبدو واضحًا في كتاب الانتحار أن الظواهر الاجتماعية- وبصفة خاصة التيارات الاجتماعية – هي ظواهر خارجية أي تقع خارج الفرد وتمارس قهراً عليه. واختار دوركايم دراسة الانتحار لأنها ظاهرة مجسدة ومحددة نسبياً، فضلاً عن وجود بيانات جيدة إلى حد ما متاحة عن الانتحار. كما أن معظم الناس ينظرون إليه

باعتباره من أكثر الأفعال خصوصية وفردية. ويعتقد دوركايم أنه إذا استطاع أن يثبت أن لعلم الاجتماع دوراً يلعبه في دراسة مثل هذا السلوك الفردي (الانتحار) فسوف يكون من السهل أن يتسع نطاق علم الاجتماع لدراسة العديد من الظواهر وإخضاعها للتحليل السوسيولوجي. وأخيرا فإن دوركايم اختار دراسة الانتحار لأن المجتمع إذا اقتنع به في دراسة هذه الظاهرة، فإن علم الاجتماع سوف تتاح له فرصة جيدة ليحظى باعتراف المجتمع العلمي به.

كعالم اجتماع لم يكن دوركايم مهتماً بدراسة أسباب انتحار شخص بعينه، لأن تلك مهمة المتخصص في علم النفس. ولكن دوركايم اهتم بدلاً من ذلك بتفسير البيانات في معدلات الانتحار، أي لماذا ترتفع معدلات الانتحار بين جماعة دون الأخرى. وكان دوركايم يميل إلى الافتراض بأن العوامل البيولوجية، والنفسية، والنفسية الاجتماعية تظل عوامل ثابتة ومستقرة من مجتمع لآخر ومن فترة لأخرى. فإذا كان هناك تباين في معدلات الانتحار من جماعة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى، فإن هذا التباين يرجع إلى الاختلافات في العوامل السوسيولوجية، وبصفة خاصة في التيارات الاجتماعية.

إن استخدام دوركايم للبحث في العوامل الاجتماعية يعني لديه استبعاد الأسباب الأخرى المؤدية إلى وجود تباين في معدلات الانتحار، ولكنه بدلاً من ذلك اختبر هذه الأسباب إمبيريقيا. ولقد بدأ دوركايم كتابه الانتحار بدراسة مجموعة من الأفكار البديلة المتعلقة بأسباب الانتحار مثل: المرض النفسي لدى الفرد المنتحر، والانتماء السلالي، وعامل الوراثة، والمناخ. ومن خلال مناقشة وتحليل مجموعة كبيرة من الحقائق والبيانات المرتبطة بالانتحار، استبعد دوركايم الأسباب المذكورة كعوامل حاسمة في تباين معدلات الانتحار. ولكنه أوضح وأجلى حجته، وهي الحجة التي تتفق ونظريته العامة في تفسير المجتمع والحياة الاجتماعية، والتي تجلت في تناوله للعوامل العرقية واستبعادها من التأثير على تباين معدلات الانتحار. وقد كان من أسباب رفض دوركايم الأخذ بالعامل السلالي أن معدلات الانتحار تتباين بين الجماعات المختلفة داخل نفس السلالة. فلو كانت السلالة ذات دلالة سببية في تباين معدلات الانتحار، لكان من المتوقع أن تمارس نفس التأثير على جماعاتها المختلفة.

وهناك دليل آخر ضد السلالة كعامل له دلالته في تباين معدلات الانتحار،وهو أن معدلات الانتحار الخاصة بسلالة معينة تتغير عندما ينتقل أفراد هذه السلالة من مجتمع لآخر. فلو كانت السلالة ظاهرة اجتماعية لها دلالتها لكان من المؤكد أن يكون هنا نفس التأثير في كل المجتمعات المختلفة. وعلى الرغم من أن حجة دوركايم ليست قوية، بل إن حججه في تفنيد العوامل الأخرى التي رفضها كأسباب للانتحار كانت أكثر ضعفاً، إلا أن ذلك النموذج الذي قدمناه يمثل عينة معبرة عن طبيعة اتجاه دوركايم وتناوله لمشكلة الاستبعاد الإمبيريقي للعوامل التي اعتبرها خارجة عن التأثير على الظاهرة المدروسة (الانتحار)، وذلك قبل أن ينتقل إلى تمحيص المتغيرات التي اعتبرها أكثر أهمية في خلق الظاهرة والتأثير عليها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن دوركايم تعرض بالمناقشة ثم الرفض لنظرية المحاكاة لعالم النفس الفرنسي جبرائيل تارد (1843- 1904). وتذهب نظرية المحاكاة إلى أن الناس تنتحر (وتقارفس طائفة كبيرة من الأفعال الأخرى) لأنهم يحاكون (يقلدون) أفعال المنتحرين الآخرين. وهذا المدخل النفسي الاجتماعي في تناول مشكلة سوسيولوجية بدا غريباً بالنسبة إلى تركيز دوركايم على الظواهر الاجتماعية. ونتيجة لذلك فإن دوركايم رفض هذا المدخل. فعلى سبيل المثال يذهب دوركايم إلى أنه لو كانت المحاكاة عاملاً هاماً فعلاً لكان من المحتم أن تصاب البلدان التي تجاور بلداً ذا معدلات انتحار مرتفعة بمعدلات انتحار مرتفعة أيضاً. ولكن دراسة البيانات المتاحة في ضوء دلالة العامل الجغرافي تثبت عدم وجود مثل هذه العلاقة. وعلى الرغم من إقرار دوركايم بأن انتحار بعض الأفراد يمكن أن يحدث نتيجة المحاكاة، إلا أنه يرى أن هذا العامل ليس له دلالة مؤثرة، أو ليس بذي قيمة في التأثير على معدل الانتحار الكلي. وفي النهاية يرفض دوركايم المحاكاة كعامل له أهميته، لأنه من وجهة نظره أن الظاهرة لا يمكن تفسيرها سبباً إلا في ضوء ظاهرة اجتماعية أخرى، أي من النوع نفسه. ونظراً لأن المحاكاة متغير نفسي اجتماعي فإنها لا تستطيع تفسير التباين في المعدلات الاجتماعية للانتحار. وقد حدد دوركايم ذلك صراحة في قوله: إن معدل الانتحار الاجتماعي لا يمكن تفسيره إلا من وجهة نظر علم الاجتماع. (1897/1951:299).

يرى دوركايم أن العوامل الحاسمة في حدوث أي تغير في معدلات الانتحار يجب أن تتمثل في صور التباين المختلفة على مستوى الظواهر الاجتماعية سواء المادية أو اللامادية. وكالمعتاد تحتل الظواهر الاجتماعية المادية مركز الأولوية كأسباب، ولكنها ليست في ذاتها السبب الأصلي لهذا التباين. من هذا مثلاً أنه بالرغم من أن دوركايم يدرك أهمية الدور الذي تلعبه الكثافة الدينامية في تباين معدلات الانتحار، إلا إنه يعتبر تأثيرها يتم بشكل غير مباشر. ولكن التباين في الكثافة الدينامية (والظواهر الاجتماعية المادية الأخرى) له تأثيره المهم على التباين في الظواهر الاجتماعية اللامادية، وهو التباين الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على تباين معدلات الانتحار.

طرح دوركايم قضيتين جدليتين مترابطتين، تنطلق الأولى من مقولة إن التجمعات المتباينة تتميز بضمائر جمعية متباينة أيضاً، وتصورات جمعية متباينة، مما يترتب عليه وجود تيارات اجتماعية متباينة ذات تأثيرات متباينة على معدلات الانتحار. ومن الممكن دراسة الانتحار عن طريق مقارنة المجتمعات المختلفة أو الأنماط المختلفة من الكيانات الاجتماعية الأخرى. من ناحية أخرى ذهب دوركايم إلى أن التغيرات في الضمير الجمعي تؤدي إلى تغيرات في التيارات الجمعية التي تؤدي بدورها إلى تغيرات في معدلات الانتحار. ويقودنا ذلك إلى الدراسة التاريخية للتغيرات في معدلات الانتحار داخل مجتمع معين. وفي كلا الحالتين، سواء المقارنة الثقافية أو الدراسة التاريخية، فإن منطق التحليل الذي قدمه دوركايم يظل واحدا في جوهره، ومؤداه أن التباين أو التغير في الضمير الجمعي يؤدي إلى تغيرات أو تباينات في التيارات الاجتماعية، وهذه بدورها تؤدي إلى تغيرات في الظواهر الاجتماعية خاصة في التيارات الاجتماعية .

وهكذا يمكن القول -بعبارة أخرى- أن التغير في معدلات الانتحار يرجع إلى تغير في الظواهر الاجتماعية، وفي مقدمتها التيارات الاجتماعية. لقد كان دوركايم واضحاً كل الوضوح عندما أكد على أهمية الدور الحاسم الذي تلعبه التيارات الاجتماعية كسبب للانتحار. فيقول: "يوجد داخل كل جماعة ميل جمعي إلى السلوك التوافقي، وهذا الميل يخص الجماعة ككل، ومصدره ميل كل فرد أكثر من كونه نتيجة

له. ويشكل الميل الجمعي من تيارات الأنانية، أو الغيرية، أو الأنومي التي تنتشر في المجتمع. إن مثل هذه الاتجاهات في الكيان الاجتماعي تؤثر في الأفراد ومن ثم تدفعهم إلى الانتحار" (Durkheim, 1897/ 1951: 299-300).

أنماط الانتحار الأربعة

نستطيع أن نتوصل إلى فهم واضح لنظرية دوركايم في الانتحار، وأسلوبه في تفسيره من وجهة نظر علم الاجتماع ، إذا ما تأملنا كل نمط من أنماط الانتحار الأربعة التي حددها وهي: الأناني، والإيثاري، والأنومي، والقدري. وهو يربط بين كل نمط من هذه الأنماط ودرجة التكامل السائدة في المجتمع ومقدار النظام. ويشير مفهوم التكامل إلى درجة المشاركة في المشاعر الجمعية. فيرتبط الانتحار **الإيثاري** بدرجة عالية من التكامل على حين يرتبط **الانتحار الأنومي** بدرجة منخفضة من التكامل. ويشير مفهوم النظام إلى درجة القهر الخارجي الواقع على الأفراد. فيرتبط **الانتحار القدري** بدرجة عالية من النظام، والانتحار الأنومي بدرجة منخفضة من النظام.

وقد قدم ويتي بوب تلخيصاً مفيداً لأنماط الانتحار الأربعة عند دوركايم، وذلك من خلال الربط المتبادل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة للتكامل والنظام، على النحو التالي (Wippe, 1972:12-13):

التكامل	منخفض	الانتحار الأناني
	مرتفع	الانتحار الإيثاري
النظام	منخفض	الانتحار الأنومي
	مرتفع	الانتحار القدري

الانتحار الأناني

من المرجح أن توجد معدلات الانتحار الأناني المرتفعة في تلك المجتمعات أو الكيانات الاجتماعية أو الجماعات التي يكون فيها الفرد متكاملاً تكاملاً صحيحاً داخل الوحدة الاجتماعية الأكبر. وعلى العكس من ذلك عندما يتميز المجتمع بضمير

جمعي قوي ، وتيارات اجتماعية منبثقة عنه، فإن ذلك يحد من وجود معدلات مرتفعة للانتحار الأناني، ولكن عندما تضعف تلك التيارات الاجتماعية فإن الأفراد يستطيعون أن يتجاهلوا الضمير الجمعي ويتجاوزوه بسهولة ويفعلون ما يحلو لهم. ففي الوحدات الاجتماعية الكبرى ذات الضمير الجمعي الضعيف، يسمح للأفراد بأن يعملوا على تحقيق مصالحهم الخاصة بأي وسيلة كانت. وتؤدي هذه الأنانية التي لا تحدها حدود إلى درجات عالية من عدم الرضا الشخصي، لأنه من المستحيل إشباع كل الاحتياجات، ولأن إشباع رغبات معينة يخلق مزيداً من الاحتياجات، وهكذا. وفي النهاية ونتيجة لعدم الإشباع الكامل والتام يتجه بعض الأفراد إلى الانتحار (Breault, 1986).

يذهب دوركايم إلى أن الأسرة المتكاملة بصورة قوية والجماعات الدينية والسياسية تعد بمثابة وسائل للضمير الجمعي القوي وتؤدي إلى منع وقوع الانتحار. ويوضح دوركايم ذلك في حديثه عن الجماعات الدينية: "يحمي التدين الإنسان من الرغبة في تدمير الذات. إذ يقوم الدين على مجموعة المعتقدات والممارسات الإلزامية المشتركة بين المؤمنين بهذا الدين. وكلما زادت تلك الحالات العقلية الجمعية عدداً وقوة، كلما ازدادت قوة تكامل الجماعات الدينية، وكلما ازدات بالتالي قدرتها على الحفاظ على المجتمع"(Durkheim, 1897/ 1951: 170).

يؤدي تفكك المجتمع إلى تيارات اجتماعية متباينة تعد السبب الأساسي في تباين معدلات الانتحار. فعلى سبيل المثال يرى دوركايم أن تفكك المجتمع يؤدي إلى وجود تيارات من الإحباط وخيبة الأمل" (Durkheim, 1897/ 1951: 214). ومن شأن التفكك (الفساد الأخلاقي) في المجتمع أن يجعل الفرد أكثر ميلاً إلى الانتحار، وذلك بشرط وجود تيارات الإحباط التي تتيح الفرصة لوجود تباينات في معدلات الانتحار الأناني.

ومن اللافت للنظر أن دوركايم يعيد التأكيد على أهمية القوى الاجتماعية حتى في حالة الانتحار الأناني، حيث يعتقد الفرد أنه تحرر من القيود الاجتماعية. إن الفاعلين لا يمكن أن يتحرروا أبدا من قوة المجتمع الذين يعيشون فيه: "فمهما بلغت فردية الإنسان، فإنه يظل بداخله شيء جمعي. بل أن الإحباط الشديد والاكتئاب نفسه يعد أحد نتائج المبالغة في تحقيق الفردية، ويصيب الإنسان الحزن عندما لا يجد هدفاً أو رغبةً يسعى لتحقيقها" (Durkheim, 1897/ 1951:214). وتوضح حالة الانتحار

الأناني أنه حتى في أكثر المواقف فردية، تكون الظواهر الاجتماعية هي المحددات الأساسية حتى لأكثر الأفعال خصوصية.

الانتحار الإيثاري

يمثل الانتحار الإيثاري النوع الثاني من أنواع الانتحار التي حددها دوركايم. وعلى حين يبدو أن الانتحار الأناني أكثر حدوثا عندما يضعف التضامن الاجتماعي، فإن الانتحار الإيثاري يحدث عندما يكون التضامن الاجتماعي أقوى من اللازم (دوركايم 1897/ 1951: 207). وفي هذا النوع من الانتحار يكون الفرد مدفوعاً دفعاً إلى ممارسة الانتحار.

ومن أشهر حالات الانتحار الإيثاري الانتحار الجماعي لأتباع القس جيم جونز في جونستون بجيانا، حينما أقدموا- كما هو معروف- على تناول السم، وأعطوه لأولادهم أيضا: ومن الواضح أنهم قد دفعوا إلى الانتحار دفعاً، سواء تم ذلك بالقوة أو باللين، فإنهم قد ضحوا بحياتهم حتى يكونوا من أنصار مجتمع جونز المخلصين. وبصفة عامة فإن مرتكبي الانتحار الإيثاري يفعلون ذلك لأنهم يشعرون أن من واجبهم أن يفعلوا ذلك.

وكما كان الأمر في حالة الانتحار الأناني، فإن درجة التكامل (وهي مرتفعة في حالة الانتحار الإيثاري) ليست هي السبب المباشر في الانتحار الإيثاري، وذلك لأن درجات التكامل المختلفة تؤدي إلى ظهور تيارات اجتماعية مختلفة، وهذه التيارات هي التي تؤثر على معدلات الانتحار. وبالمثل- كما في حالة الانتحار الأناني – فإن التيارات الاجتماعية السوداوية هي السبب في ارتفاع معدلات الانتحار الإيثاري.

ويرى دوركايم أنه على حين يتسبب الإرهاق المرضي والحزن في ارتفاع معدلات الانتحار الأناني، فإن الإقدام على الانتحار الإيثاري يستند إلى أمل في حياة أفضل بعد الموت (Durkheim, 1897/1951: 225).

الانتحار الأنومي

الانتحار الأنومي هو آخر أنواع الانتحار الرئيسية التي تناولها دوركايم بالدراسة. ويظهر نمط الانتحار الأنومي عندما تنهار قوة النظام في المجتمع. وترتفع

معدلات هذا النوع من الانتحار سواء كانت طبيعة الانهيار إيجابية (كما في حالات الازدهار و الرواج الاقتصادي) أو سلبية (كما في حالات الانهيار والكساد الاقتصادي)، إذ تؤدي فترات الانهيار إلى إطلاق تيارات الأنومي، وهي عبارة عن حالات ضعف الانتماء وافتقاد المعايير، وتؤدي هذه التيارات بدورها إلى تزايد معدلات الانتحار الأنومي. ومن السهل – نسبياً- تصور كيفية حدوث الانتحار الأنومي في حالة الكساد الاقتصادي. فعندما يتسبب هذا الكساد في إغلاق مصنع ما، مما يترتب عليه فقدان البعض لوظائفهم، وينجم عن ذلك أن ينفصل الفرد المتعطل عن القوى النظامية المرتبطة بكل من المصنع والوظيفة ولا يعود لها تأثير عليه. ومن شأن انفصال الفرد عن هذه الأبنية الاجتماعية مثل الأسرة والدين والدولة وغيرها أن يصبح عرضة للوقوع تحت تأثير هجوم التيارات الأنومية.

أما تصور تأثير الرواج الاقتصادي على تزايد معدلات الانتحار الأنومي فإنه أكثر صعوبة من هذا. ففي حالة الرواج الاقتصادي يمكن القول أن النجاح الحاد والمفاجئ يؤدي إلى ابتعاد الفرد أو انفصاله عن الأبنية الاجتماعية التقليدية التي ينتمي إليها. ويقول آخر يؤدي الرواج الاقتصادي إلى استقالة الأفراد من أعمالهم والانتقال إلى مجتمع جديد، وربما الزواج مرة أخرى. ويؤدي كل ذلك إلى انهيار قوة ضبط الأبنية الاجتماعية التقليدية، ويصبح الفرد عرضة للتيارات الاجتماعية الأنومية.

يتوافق تزايد معدلات الانتحار الأنومي خلال فترات انهيار الحياة الاجتماعية مع رأي دوركايم في التأثير الضار لشهوات الفرد عندما يتحرر من سيطرة النظام الخارجي عليه. وهكذا عندما يتحرر الأفراد من سيطرة الضوابط الاجتماعية عليهم يصبحون عبيدا لشهواتهم وغرائزهم، والنتيجة المتوقعة – في رأي دوركايم- هي ارتكاب العديد من الأفعال المدمرة، ويتضمن ذلك قتل النفس بأعداد كبيرة تفوق المألوف، أي ارتفاع معدلات الانتحار.

الانتحار القدري

لم يذكر دوركايم الكثير عن الانتحار القدري، حيث عالجه في حاشية كتابه الانتحار. فعلى حين يحدث الانتحار الأنومي في المواقف التي يضعف فيها النظام أو

ينهار، فإن الانتحار القدري يحدث عندما يكون النظام زائداً عن الحد. ووصف دوركايم هؤلاء الذين يقدمون على الانتحار القدري بأنهم الأفراد ذوو المستقبل المظلم تماما، الذين يكبت النظام رغباتهم وعواطفهم بكل قسوة وعنف" (Durkheim, 1897/ 1951: 276).

والمثال النموذجي لهذا النمط من الانتحار حالة العبد الذي ينهي حياته بسبب يأسه من النظام الظالم الذي يعيش في ظله. فزيادة النظام عن الحد المألوف – الذي يتحول إلى قهر- يطلق تيارات سوداوية تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدلات الانتحار القدري .

هل هناك عقل جمعي؟

لا شك أن تركيز علم الاجتماع المعاصر على دراسة المعايير والقيم الثقافية يجعل من اليسير علينا تقبل اهتمام دوركايم بالظاهر الاجتماعية اللامادية. وفي الواقع فإن مصطلح التيارات الاجتماعية يثير قليلاً من المشكلات، وبصفة خاصة تصور مجموعة من التيارات الاجتماعية المستقلة على أنها شيء معلق في الفراغ الاجتماعي. وقد أدت هذه المشكلة بالبعض إلى اتهام دوركايم بالالتزام بوجود عقل جمعي، حيث يذهبون إلى أنه أضفى على الظواهر الاجتماعية اللامادية وجوداً مستقلاً وفصلها عن الفاعلين. ولكن من المؤكد أن الظاهرة الثقافية لا يمكن أن تطفو بنفسها في الفراغ الاجتماعي، وكان دوركايم واعيا بذلك كل الوعي(Catin, 1964 : xxii- xxiii and Pop, 1976:192- 194)

ومن الممكن الدفاع عن مفهوم التيارات الاجتماعية بوصفها عنصرا متميزا من العقل الجمعي الذي يفترض وجوده، ولكن مع التسليم بأن التسمية التي خلعت عليها ليست موفقة. وبالنظر إلى القبول الواسع الذي أصبح هذا المفهوم يحظي به اليوم ، فقد أصبح جزءاً من العالم الثقافي. فالتيارات الاجتماعية – بلغة المصطلحات الحديثة- يمكن اعتبارها مجموعة من المعاني التي يشترك فيها أفراد المجتمع، وبالتالي فهي لا توجد في عقل فرد معين وإنما هي مشتركة بين عقول مجموعة من الفاعلين داخل المجتمع. وإذا أخذنا أحد الأمثلة التي ضربها دوركايم نقول على سبيل المثال إنه لا

يمكن اختزال التيار الاجتماعي للسوداوية إلى مستوى فرد واحد، ولكنها تشتق من الحالة المزاجية لقطاع هام من مجموع السكان(*) . تختلف هذه الأمزجة الجمعية أو التيارات الاجتماعية من مجتمع لآخر، مما ينتج عنه تباين في معدلات سلوك معين بما فيها الانتحار. وبالتالي عندما تتغير هذه الأمزجة تتغير معدلات الانتحار أيضاً (Douglas, 1967:42)

ويمكن القول دفاعاً عن دوركايم على مستوى أكثر عمومية، أن تصوره للظواهر الاجتماعية اللامادية كان تصوراً حديثاً جداً، حيث كانت تتضمن في رأيه ما نسميه اليوم المعايير والقيم والثقافة، ومجموعة كبيرة من الظواهر النفسية الاجتماعية المشتركة. وعلى أية حال لقد كان الدفاع عن تصور دوركايم للعقل الجمعي أمراً معقداً. فإن رغبة دوركايم في أن يجعل من علم الاجتماع علماً مستقلاً قد قادته إلى ادعاءات مبالغ فيها عن الظواهر الاجتماعية. وكما رأينا من قبل في هذا الفصل، فإن دوركايم عادة ما كان يتحدث عن الظواهر الاجتماعية على أنها ظواهر مستقلة تماما عن الظواهر النفسية، وفي رأيه أن هذه الاستقلالية تدعم مقولته عن العقل الجمعي. ولقد أشار دوركايم في مواضع أخرى إلى أن فصل الظواهر الاجتماعية عن الظواهر النفسية هو فصل مصطنع، بمعنى أن الظواهر الاجتماعية اللامادية ترتبط بقوة بالعمليات العقلية للأفراد (Lukes,:16. انظر أيضا (Durkheim, 1893a/1964:350.

ويحدد دوركايم المقولة الأساسية والكلية عن العقل الجمعي في قوله: "سواء كان الضمير الجمعي يطفو في فراغ، أو كان نمطا مطلقا لا يمكن وصفه، أو متصلا بباقي العالم من خلال طبقات فرعية يرتكز عليها، فمن الذي يصنع هذه الطبقات الفرعية إذا لم يكن أعضاء المجتمع مرتبطين اجتماعياً ببعضهم البعض؟" (Durkheim, Cited in Giddens, 1972:159)

ويبدو أن دوركايم كان خيالياً بعض الشيء عندما حاول أن يجد موضعا لعلم الاجتماع الناشيء، مما جعله ينسب أهمية كبيرة ويُفرد مكاناً بارزاً للظواهر

(*) الحالة المزاجية Mood: يستخدم هذا المصطلح في علم النفس للإشارة إلى شعور انفعالي مؤقت ومتكرر (السعادة أو الغضب أو الحزن أو الكآبة). وقد يستمر هذا الشعور حتى زوال الموقف الذي تسبب فيه.

الاجتماعية اللامادية. لقد كان ذلك هو مستوى اهتمام دوركايم، وهو المستوى الذي سار عليه خلال عمله، ولكن هذا الاهتمام قد تزايد في أيامه الأخيرة وكما يبدو في كتابه الأشكال الأولية للحياة الدينية المنشور عام 1912.

الدين

رأينا كيف أن دوركايم كان يشعر بالحاجة إلى التركيز على المظاهر المادية للظواهر الاجتماعية اللامادية، فدرس القانون في كتابه "تقسيم العمل"، ومعدلات الانتحار في كتابه الانتحار، ولكنه في دراسته عن الأشكال الأولية للحياة الدينية كان أكثر شجاعة وصراحة ليتحدث عن الظواهر الاجتماعية اللامادية في ديانات معينة بصورة مباشرة. فالواقع أن الدين يمثل الظاهرة الاجتماعية اللامادية بصورتها المطلقة، كما أن دراسته سوف تسمح بإلقاء ضوء جديد على هذا الجانب من النسق النظري عند دوركايم.

وقد وصف دوركايم الظاهرة الدينية بأنها ذات طبيعة دينامية أصلية، بمعنى أنه ليس لديها القدرة على السيطرة على الأفراد فحسب، ولكن لديها القدرة أيضاً على السمو بهم بما يفوق قدراتهم العادية (Jones,1986).

وعلى الرغم من أن المادة الإمبيريقية المنشورة في كتاب الأشكال الأولية للحياة الدينية لم يقم دوركايم بجمعها بنفسه، فقد رأى أنه من الضروري أن يعلق عليها، مما جعل فكرته عن الدين جزءاً لا يتجزأ من المادة المنشورة. كان المصدر الأساسي للمادة العلمية دراسات عن القبائل الاسترالية البدائية (قبائل الأرونتا) . رأى دوركايم أنه من المهم دراسة الدين في مثل هذه القبائل البدائية لعدة أسباب. **أول** هذه الأسباب – أنه رأى- أنه سيكون من الأسهل الوصول إلى رؤية عميقة للضرورة الطبيعية للدين في المجتمعات البدائية أكثر من المجتمعات الحديثة، فالأشكال الدينية عادة ما تبدو واضحة تماماً في المجتمع البدائي، ولا يتطلب دراستها وإيضاحها سوى جهد بسيط (Durkheim, 1912/1965: 18). أما السبب **الثاني** فإن الديانات البدائية كأنساق فكرية (إيديولوجية) لم تتطور إلى حد كبير كما هو الأمر في الديانات الحديثة، وبالتالي فإن الديانات البدائية أكثر وضوحاً وأقل تشويشاً.

وكما ذكر دوركايم: "إن الأمور الإضافية أو الثانوية لم تستطع بعد أن تطمس أو تخفي العناصر الأساسية للديانات البدائية، وأن ما تم اختصاره أو اختزاله لم يتعرض لعناصر الدين الضرورية، وبالتالي فإن الاختزال أو الاختصار لم يصل إلى الدرجة التي يوجد معها دين" (Durkheim, 1912/1965: 18). أما السبب **الثالث** فإنه على حين يتشكل الدين في المجتمع الحديث في صور مختلفة، فإنه في المجتمع البدائي يتمثل في الامتثال الأخلاقي والفكري، وبالتالي يمكن دراسته على نحو أفضل في صورته البدائية في المجتمعات البدائية.

وأخيرا فعلى الرغم من أن دوركايم درس الدين البدائي، إلا أن اهتمامه لم يكن منصبا على هذه الأشكال الدينية، وإنما هو درسها ليصل إلى فهم لطبيعة تدين الإنسان ليوضح لنا جانباً جوهرياً من جوانب الوجود الإنساني (Durkheim, 1912/1965: 13)، بل إن دوركايم درس الدين البدائي- بصفة خاصة- ليلقي الضوء على الدين في المجتمع الحديث.

إن الطابع الموحد والوجود الكلي الشامل للدين في المجتمعات البدائية يمكن أن يجعله مساويا للضمير الجمعي. ذلك أن الدين في المجتمع البدائي يتضمن كل قواعد الأخلاق الجمعية. ولكن كلما اطرد نمو المجتمع وتطوره كلما ضاق ميدان الدين وتقلص نطاقه بصورة كبيرة. وبدلاً من أن يصبح الدين هو الضمير في المجتمع الحديث، نجده يصبح مجرد واحد من عديد من التصورات الجمعية. وبالرغم من أن الدين يعبر عن النزعات الجمعية، إلا أننا نجد بعض النظم الأخرى (كالقانون، والعلم) تعبر-كذلك- عن جوانب أخرى من القواعد الأخلاقية الجمعية. وعلى الرغم من أن دوركايم يدرك أن الدين في حد ذاته بدأ يشغل نطاقا يزداد ضيقا باستمرار، فإنه يؤكد أن الجذور الأولى لمعظم التصورات الجمعية المختلفة في المجتمع الحديث (إن لم تكن كلها) تكمن في الدين في المجتمع البدائي.

المقدس والعلماني

يدور السؤال الأساسي عند دوركايم حول مصدر الدين الحديث، حيث كان يرى أن التخصص والتميز الإيديولوجي يجعل من المستحيل دراسة جذور الدين

المبحث الأول

صفات ثقافة الفساد

إن من المحددات في أية ثقافة هو أن تحتوي على مجموعة من القيم والمعايير والتوجهات التي تحدد أصولها فيما هو شرعي يقره المجتمع وما هو غير شرعي لا يقره المجتمع، إذ إن ظهور ثقافة الفساد في المجتمع العراقي تحديدا رافقه تطور هيكل وبناء القيم الثقافية المنحرفة التي صار لها قبول واضفاء شرعية لها مما ساهم في تعميم هذه الثقافة وتعزيزها. إذ باتت تشكل تراكمات تاريخية وثقافية من الصعب الانفكاك عنها، فهي مواقف وآراء الإنسان وإدراكه لهذا الفساد وإيجاد طرق تبرر التعايش والتسامح معه وقبوله والمشاركة فيه بطرق مختلفة[1].

والخطورة في ذلك أن الفساد لم يعد غريبا مثيرا للدهشة أو الاستهجان الاجتماعي والاشمئزاز، بل صار أمرا اعتاد عليه الناس في معاملاتهم اليومية[2]؛ لذلك صارت الاستجابة للفساد بشكل جماعي سهل بشكل ظاهرة اجتماعية مقبولة تنعكس على المواطن ومؤسسات الدولة على حد سواء، ما لبث أن تحولت هذه الظاهرة إلى أعراف

---

[1] ميروكة الورفلي، مصدر سابق، ص١٢٩.

[2] د. سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، ص٣٣٤.

أعراف اجتماعية لقبولها سلوكيا + أعراف إدارية وسياسية توظف الموقع والنفوذ = استمرارية في إنجاز المعاملات اليومية الفاسدة.

هذه المعادلة لها جذور وتراكمات ثقافية / اجتماعية في البناء الاجتماعي العراقي، مما أدى إلى صراع قيمي أخلاقي / مصلحي، مما أدى بهذا الصراع إلى تهديد للقيم السائدة والتي كان الناس يعتزون بها ويحرصون على عدم تجاوزها واستبدالها بقيم انتهازية جديدة تقر الفساد وتقبله لتصبح هذه القيم الانتهازية الجديدة هي السائدة والمسيطرة على الحياة الاجتماعية، وهذا أدى إلى ازدواجية في سلوك الشخص العادي والموظف مما جعل من قيم المجتمع قيما انتقائية وليست إجبارية. وفيما يلي القيم الاجتماعية التي كان الناس يعتزون بها ويحرصون عليها، مقابل القيم الانتهازية الجديدة والتي تهددها:

ت	تعزيز القيم	تهديد القيم
١	الأمانة في العمل	الخيانة في العمل
٢	الإخلاص في العمل	الإهمال في العمل
٣	الصدق	الكذب
٤	الحرص	عدم الحرص
٥	العدالة	عدم العدالة
٦	الشعور بالمسؤولية	اللامبالاة
٧	الجد والمثابرة	الرخاوة والتسيب
٨	الولاء للوطن	الولاء الفئوي الضيق
٩	احترام الوقت	تضييع الوقت
١٠	المصالح العامة	المصالح الشخصية الخاصة

هذه القيم الجديدة المهددة للقيم الأصيلة أعطت ازدواجية المعايير في التعامل فنجد المواطن والموظف على حد سواء ملتزم بالعبادات الدينية مثلا، لكنه متصاع للقيم الفاسدة المهددة للقيم الدينية بتبريرات مستمدة من واقع البناء الاجتماعي الذي لا يسمح بإنجاز المعاملات بالشكل الصحيح، إلا إذا انحرف والتف الشخص وتحايل على البناء الاجتماعي والقانوني، أضف إلى ذلك تطلعات الأشخاص الواسعة للربح السريع، وتقليد الآخرين للترف المربح ولاسيما عندما صارت وسائل وأساليب هذا الربح والترف مقبولة اجتماعيا بغض النظر عن شرعيتها أو عدم شرعيتها.

خلاصة القول: أصبح لثقافة الفساد صفات قامت عوامل اجتماعية بتنشيطها وانحرافها عن القيم الأصيلة التي تستنكر الفساد، وأهم عوامل تنشيط الانحرافات وبروز صفات ثقافة الفساد في المجتمع العراقي هي:

- التنشئة الاجتماعية الناقصة والتدريب الاجتماعي الخاطئ.
- ضعف تنفيذ الجزاءات الرادعة.
- الرقابة الاجتماعية الضعيفة.
- سهولة وقبول التبرير.
- ازدواجية المعايير[١].

[١] د. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، الإسكندرية، روبال للطباعة والنشر، ١٩٦٥م، ص٩٢.

اجتماعية وإدارية، تحميها وتعززها تقاليد فاسدة، يغذيها ضعف الإدارة وهشاشة تنفيذ القانون[١].

وعلى هذا الأساس أصبح الفساد ثقافة أهم صفاتها أنها سلوك يومي متكرر ومتسامح فيه، وهذه الصفات تكون ثابتة نسبيا في المواقف المختلفة بأنماط سلوكية متكررة مما ساعد الناس على التنبؤ[٢] بسلوكيات ردود أفعال الآخرين تجاه هذه الثقافة الناتجة عن سنوات طويلة ومتراكمة في بنية المجتمع العراقي، غذتها الظروف الاقتصادية والسياسية، وتسترت بمفاهيم دينية مغلوطة؛ لتصبح هيكلا ثقافيا عاما، أصبح من الصعب فصل الفساد عن البيئة الاجتماعية والثقافية التي ولدته ثم ترعرع فيها واحتضنته في أغلب الأحيان في مفاهيم ثقافية / اجتماعية.

أصبحت هذه المفاهيم أذرعا معروفة للفساد، تدعمها بعض الأقاويل والأمثال الشعبية لتولد هذه الأقاويل والأمثال الشعبية مفاهيما للفساد، مثل مفهوم: «البرطيل، والإكرامية، والبخشيش، وشوفة الخاطر»، محفزة الفكر والسلوك على قبولها.

ومن أهم أذرع الفساد هي الواسطة والمحسوبية والمنسوبية والرشوة والمحاباة، والتي أعطت مساحة واسعة للمساومة في تبادل الخدمات والمصالح الشخصية، والتي أصبحت ضرورية للتسهيل والاستحواذ على الخدمات ولاسيما الحكومية منها.

[١] د. ثامر العامري، جدلية العلاقة بين الفساد السياسي والفساد الإداري، وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام ٢٠٠٨م، بغداد، ٢٠٠٩م، ص٥٩.

[٢] Biesanz and Mavis Biesanz: Modern Society, 3rd Ed., Prentice Hall (inc), New Jersey, 1986, p. 194.

ومن بين الوسائل التي تبرر الفساد ليصبح ثقافة مقبولة هي «الهدية»، بأسلوب اجتماعي لطيف للتعبير عن الرشوة، بحيث تكون ذهنية الناس مستعدة للاستجابة لها، لتكون قاعدة أخلاقية مقبولة على الرغم من معرفتهم السابقة لها بأنها عمل لا أخلاقي، فالتبرير دائما يعطينا سلوكيات متناقضة في وظائفها، فنجد على سبيل المثال الهدية الظاهرة والمعلن عنها بأنها نظام اجتماعي مقبول معزز بأقوال مقبولة اجتماعيا مثل «تهادوا تحابوا»، لكن المستتر والمخفي منها هو الرشوة، وهو عمل لا أخلاقي، فالجميع يعرف ويفهم الحديث الشريف (لعن الله الراشي والمرتشي).

ثم الأمثال الشعبية الأخرى التي حفزت ذهنية الناس على قبول الرشوة والمحاباة والمحسوبية... الخ، مثل «حط بالحلق تستحي العين»، هذه المفاهيم من الموروث الاجتماعي الفاسد، منحت استلابا للشخصية لتصبح ممتثلة وراضخة لإرادة الفساد، وهنا فإن الشخص لا يمكنه الحصول على حاجاته وخدماته إلا بمقابل، والمقابل هو أحد أذرع الفساد الذي نوهنا عنه.

والفساد وسيلة للحياة عندما يعتقد أفراد المجتمع أن مثل هذه السلوكيات أصبحت قدرا محتوما لا يمكن الانفكاك عنه، وهو تعبير وتعزيز للتكافل والتضامن الاجتماعي وليس انحرافا أو مخالفة للقانون[١]. وبهذا أصبح للفساد ثقافة نستطيع إجمالها في المعادلة الآتية:

مفاهيم وأقوال تقر الفساد ← التحول التدريجي لقبولها ذهنيا +

[١] د. محمد الصيرفي، مصدر سابق، ص٣٥.

المبحث الثاني

التفسير السوسيولوجي للفساد

نرى أن الكتابة العلمية لتفسير أي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية يجب أن تستند إلى نظريات علمية تفسر وتشرح طبيعتها وأبعادها وأسبابها ونتائجها، وأن أي كتابة بدون نظرية هي كتابة تائهة؛ لأن النظرية لها القابلية على أن ترشد الباحث وتوصل البحث إلى المسار الصحيح.

ومن المعروف أن النظرية تمثل الأساس لكل أجزاء المعرفة الإنسانية، وأساس للتفسير اليومي، إن هذه التفسيرات تعتمد على ملاحظات الباحث العلمية، المستندة إلى التفاعل العلمي والشخصي بين الباحث والظاهرة المراد دراستها[1].

لذا سنعتمد نظرية الانحلال المعياري أو «الأنومي» التي بإمكانها أن تفيد البحث وتوجهه بالطريقة الموضوعية، وعلى هذا الأساس لابد أن نضع في الصورة طبيعة البناء الاجتماعي في المجتمع العراقي لتتم عملية تفسير الإطار النظري بشكل دقيق، ثم توضيح لمفهوم ونظرية الأنومي.

إن طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي يتسم بالمثالية الشفوية،

[1] د. محمد فؤاد حجازي، النظريات الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٩٩م، ص١٢.

إذ نجد الأنظمة الاجتماعية تكون مثالية في مبادئها وتعاليمها وضوابطها الاجتماعية؛ لذلك نجد النظام الأسري والنظام التعليمي والنظام الديني وباقي النظم الأخرى قد تغالي في الوعظ والإرشاد، إلا أن الواقع العملي هو غير ذلك، إذ نجد فيه مساحة واسعة من التضارب مع المثالية الشفوية، ولاسيما إذا تعارضت المبادئ الشفوية مع المصالح الخاصة والشخصية، فنجد على سبيل المثال النظام الديني يؤكد على أن الرشوة فعل محرم، ويستند إلى نصوص دينية، إلا أن الحياة العملية أصبحت تقر الرشوة، وفي الوقت نفسه أعطتها تلطيفا اجتماعيا وحولت الرشوة إلى «هدية»، وهنا أصبحت الوظائف المستترة لهذه العملية «التلطيف الاجتماعي» «رشوة مستترة، وهدية ظاهرة».

وهذا ينطبق على باقي الأنظمة الأخرى التي تحتوي على هذا التناقض بين الأطر النظرية للبناء الاجتماعي وبين الحياة العملية الواقعية له. وقد انعكس هذا التناقض على شخصية العراقي التي أصبحت متناشزة، تقول شيئا وتعمل شيئا معاكسا، ومثال ذلك نجد أن الشخص في المجتمع العراقي يتطلع إلى أنظمة مؤسساتية وحكومة وسلطة منظمة تنظيما عقلانيا وحيادية في مبادئها وتعاملها معتمدة على القانون لتنظيم السلوك على الأسس والقواعد والتعليمات الرسمية الواضحة، بينما يبقى ولاء هذا الشخص متكئا ومتحيزا للمرجعيات التقليدية غير الرسمية كالعائلة والعشيرة أو الجهوية وغيرها.

فقد يكون الشخص مؤمنا ومقتنعا بالوعظ والإرشاد والمفاهيم الفكرية والمعنوية ذات البناء الاجتماعي الصلب، إلا أنه من النواحي العملية أكثر

ميلا إلى الالتزام بالنظم الضيقة والولاءات الخاصة النابعة من التقليد السائد والبناء الاجتماعي المهيمن بموروثه الثقافي[1] أما مفهوم الانحلال المعياري أو «الأنومي» فيعني «Anomie & Normlessness» (فقدان القدرة على الانضباط وانعدام الشكل أو النموذج وانعدام الأخلاق)[2].

إذ يوجد شبه اتفاق بين علماء الاجتماع على أن الانحراف الاجتماعي والانحلال المعياري هو نتيجة لطبيعة البناء الاجتماعي بعد أن كانت أغلب التفسيرات العلمية للانحراف والجريمة متفقة أو تعتقد أنها نتيجة لضعف وانكسار وانهيار القواعد والتنظيمات الاجتماعي، ويقصد بها انهيار عمليات ووسائل «الضبط الاجتماعي» الرسمية وغير الرسمية، إلا أن الدراسات التي اهتمت بالبناء الاجتماعي وعلاقته بالانحراف والانحلال الاجتماعي تؤكد اليوم أن البناء الاجتماعي هو المسؤول عن الانحراف والانحلال الاجتماعي. وقد تبين ذلك من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء من ضمنهم «أميل دوركايم» و«روبرت ماكيفر» و«ديفيد رايزمان» و«آدلر» و«كوجان» و«كوهلين» و«كلاوارد» و«أوهلين» و«مردوك» و«ألكسندر» و«وليم كراهام» و«سمنر» و«كلينارد» و«روبرت ميرتون» وغيرهم.

لذلك زاد الاهتمام بهذا التفسير العلمي الذي يؤكد مسؤولية

[1] د. لاهاي عبد الحسين، أثر التنمية والحرب على النساء في العراق ١٩٦٨-١٩٨٨م، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٦م، ص٣٠.
[2] د. سامية محمد جابر، مصدر سابق، ص١٩٥.

البناء الاجتماعي في الانحراف والانحلال الاجتماعي، ولاسيما في أوقات التحولات والتغيرات الاجتماعية المصاحبة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كالحروب والانقلابات الحكومية والحصار الاقتصادي.

هذه التغيرات والتحولات الاجتماعية المختلفة المصاحبة لصعوبة وتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية خاصة، أوجدت معوقات بنائية واضحة، تحول بين الأشخاص وتحقيق طموحاتهم، وهذا ما ولّد شعورا بالتمييز والدونية والتهميش والإقصاء وعدم العدالة لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية؛ مما عزز الإيمان بعدم الثقة بالنظام الاجتماعي في تلبية وتحقيق النجاح والطموح عند أغلب أعضاء المجتمع، عدم الثقة هذا المرتبط بتجارب الحياة اليومية زاد من الاقتناع بأن النجاح وتحقيق الطموح يرتبط بالوسائل غير الشرعية والمراوغة والانحراف عن المثل الأخلاقية والدينية، وهذا النجاح تجسده قابلية الأشخاص على النفاق والمحسوبية والنفوذ الشخصي[1].

وعلى هذا الأساس تنشط الجماعات والأشخاص في بناء علاقات فيما بينها لتفعيل السلوك المنحرف عن المثل والقيم الأخلاقية أو القانون، ولاسيما بين أصحاب الطموح الذين يتطلعون إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضطر هذه الجماعات والأشخاص إلى اتخاذ وسائل السرقة والاحتيال «embezzlement» والمكر والتزوير

[1] د. نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، ص١٠٤.

والاختلاس ووسائل أخرى غير قانونية طريقا لها. هذه الطرق والوسائل تمثل الانحلال الاجتماعي[1].

ويرى ألكسندر «Alexander H. Leigton» أن الانحلال المعياري يظهر في المجتمعات التي يحصل فيها تمزق «disrupted» بسبب الهجرة أو الحروب أو الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وعندما تتعطل وتفشل وسائل الضبط الاجتماعي عن أداء وظائفها بالصورة الصحيحة، وهذا يؤدي إلى تفكك العلاقات بين المؤسسات والأنماط السلوكية للأفراد[2].

أما «توماس وزيناتيكي» فقد ربطا بين الانحلال المعياري «الأنومي» والاعتداء على القواعد الاجتماعية المتعارف عليها وتفتيت الحياة الاجتماعي وانكسار عملية الضبط الاجتماعي[3].

يتضح من ذلك أن الربط بين الأنومي والسلوك الانحرافي مرتبط بعملية النجاح في زيادة الثروة والمال بطرق ووسائل غير مشروعة، هذا النجاح والتفوق يشجع المنحرفين أنفسهم فيحفزهم على التمادي وعدم احترام المعايير الاجتماعية الصحيحة، كذلك قد يزيد من تطلع الجماعات والأشخاص الآخرين إلى الانحراف على أنه الوسيلة الوحيدة أو المفروضة لتحقيق طموحاتهم، كما يعتقدون أن أجهزة الردع الاجتماعي

[1] د. صبيح عبد المنعم أحمد، الضبط الاجتماعي، بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٩م، ص٤٤.
[2] د. صبيح عبد المنعم أحمد، مصدر سابق، ص٣٩.
[3] د. صبيح عبد المنعم أحمد، مصدر سابق، ص٤٠.

الرسمية وغير الرسمية عاجزة وغير قادرة على محاسبة المنحرفين ومعاقبتهم، فيقتدي بعض الأسوياء بالمنحرفين ويصبحون مشابهين لهم، لذلك قد ينمو ويتطور وينتشر الأنومي في المجتمع بشكل متزايد كلما زادت الطموحات وتعقدت الحياة، وأصبحت الوسائل غير المشروعة هي التي تلبي هذه الطموحات[1].

هذه الحالة اللامعيارية «anomie» تدل على فترة يعيشها المجتمع بحالة من التراخي الاجتماعي، ورخاوة الدولة والسلطة، والترهل الأخلاقي، وتسيب في المعايير الضابطة والموجهة لسلوكيات الأشخاص، وضعف ضبطها، مما تفقد الأخلاقيات المقبولة سطوتها، وتفقد المؤسسات الاجتماعية قوتها وتأثيرها[2].

(هناك ثلاث صور أو مراحل أو درجات لهذه الحالة المجتمعية الحادة غير السوية المثيرة للأنومي:

١. ضعف المعايير لدرجة لم تعد تقوى معها على ممارسة ضبطها المعتاد.

٣. اختلاط المعايير لدرجة لم تعد فيها مؤشرا صادقا قادرا على هداية الفرد للصواب أو الخطأ، لم تعد المعايير الأخلاقية ثابتة محددة في التعامل، جريئة في تسمية الأشياء بأسمائها، وإنما أصبحت معايير مختلطة متضاربة تعطي أحكاما أخلاقية مزدوجة «Double Standard» للشيء الواحد.

[1] د. نبيل رمزي إسكندر، مصدر سابق، ص٩٨.
[2] د. سالم الساري، د. خضر زكريا، مشكلات اجتماعية راهنة، سوريا، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص٦٢.

٣. غياب المعايير، بحيث لم تعد تملك في هذه المرحلة المؤلمة دورا حاسما في التوفيق بين حاجات «needs» الأفراد ووسائلهم «means» الاجتماعية)[1].

أما «روبرت ميرتون» فقد ربط اللامعيارية بالسلوك الانحرافي «والفساد بأنواعه وأشكاله جزء من هذا الانحراف الاجتماعي»، وقد صاغ «ميرتون» فرضيات تبين العلاقة بين اللامعيارية والسلوك الانحرافي وهذه الفرضيات هي:

١ ـ تمارس بعض البنى الاجتماعية ضغطا محددا على أشخاص معينين في المجتمع ليمارسوا السلوك غير الممثل بدلا من السلوك الامتثالي.

٢ ـ يقوم جزء من البناء الثقافي بالتحديد والتنظيم والتحكم في الأساليب المقبولة للوصول إلى الأهداف.

٣ ـ أن درجة التأكيد الثقافي على قيم معينة تختلف عن درجة التأكيد على الوسائل النظامية.

٤ ـ ينظم توزيع المكانة من خلال التنافس بحيث أن المثيرات الإيجابية للالتزام بمحددات المكانة تأخذ في الاعتبار كل مركز ضمن نظام التوزيع.

٥ ـ يمكن اعتبار السلوك الانحرافي من وجهة نظر علم الاجتماع كدليل «علامة» على الانفصال بين الطموحات المقررة ثقافيا والسبل المنظمة اجتماعيا لتحقيق هذه الطموحات.

[1] د. سالم الساري، د. خضر زكريا، مصدر سابق، ص٦٢.

٦ ـ وهكذا فالتأكيد على الأهداف يضعف الإشباع، أي الرضا الناتج عن المشاركة الكاملة في النشاط التنافسي الذي تؤدي فيه النتيجة الناجمة إلى الإشباع فقط.

٧ ـ المبالغة الثقافية في أهداف النجاح تؤدي بالتالي إلى سحب التأييد الوجداني من القواعد.

٨ ـ العملية التي بواسطتها ينشأ عن الإفراط في الغاية فساد أخلاقي واقعي أي تفكك نظامي «Deinstitutionalization» في الوسائل يحدث في كثير من الجماعات حيث لا تتكامل مكونات البناء الاجتماعي بشكل كبير.

٩ ـ يستجيب الفرد بحيث يحاول الأفراد أن يصنفوا الاستجابات للنسق الذي يؤكد بشكل كبير على الأهداف الثقافية على حساب الوسائل المشروعة للحصول على الأهداف.

١٠ ـ أنماط ردود الفعل للظروف البيئية التي تتجلى لدى الأفراد هي: الامتثال، التجديد، الإفراط في التعلق بالطقوس، الانسحاب والتمرد)[1].

وضح لنا «روبرت ميرتون» هذه الأنماط للتكيف الشخصي مع الثقافة اللامعيارية وعلى النحو التالي:

[1] د. مصلح الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الريمة في البلدان النامية، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص٥٣-٥٤.

ت	صيغة التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل المؤسسية
١	التطابق / التوافق Conformity	+	+
٢	التجديد / الإبداع Innovation	+	−
٣	الشعائرية / الطقوسية Ritualism	−	+
٤	الانسحابية / التقهقر Retreatism	−	−
٥	التمرد / العصيان Rebellion	(+ −)	(− +)

- يتطابق النمط الأول مع الأهداف الثقافية، ومع وسائله المجتمعية، هذا التوافق والتطابق لا ينتج عنه انحراف اجتماعي أو انحلال أخلاقي، وهذا النوع دائما ملتزم بأهداف ثقافتهم ووسائلهم المشروعة، ويمثل هذا النمط المتنافسون بشرف وكفاءة.
- يمثل عدم التطابق وسائل المؤسسة مع طموحه وأهدافه الثقافية وبما أن وسائله لا تلبي الوصول إلى أهدافه بالطرق المشروعة فإنه يلجأ إلى الطرق الانحرافية غير المشروعة لتحقيقها ولاسيما المادية مثل جرائم المال والسطو على المصارف أو اللجوء إلى الرشوة والتزوير والابتزاز والغش التجاري والتهريب.
- أما النمط الثالث فهو عاجز عن التوافق مع الأهداف المادية، ولكنه ملتزم بالوسائل المجتمعية، ويتصف هذا النمط من الأشخاص بالمبادئ الصارمة، حريص على عدم الانحراف عن الطرق المجتمعية المقبولة، فهو غير مهتم بإغراءات المال والغنى

وتجميع الثروات، وغير متطلع لكسب السلطة والنفوذ، وغالبا ما يقنع نفسه بالحكم والأقوال المأثورة والأمثال الشعبية لتبرير خوفه من التنافس والتطلع، ومن هذه الأقوال: «القناعة كنز لا يفنى»، و«الحياة قسمة ونصيب»... الخ.

- أما النمط الرابع، فهو المنسحب الانهزامي، فهو منكمش في استعمال الوسائل الثقافية والمؤسسية، مفضلا الابتعاد والانسحاب عن تحقيق أهدافه الثقافية وطموحاته الشخصية، وعادة ما يتصف هذا النوع بالاغتراب «Alienated»، وكأنه يعيش خارج المجتمع، أي أنه موجود جسمانيا في المجتمع، إلا أنه مغترب ثقافيا، وكأنما هو خارج المجتمع، إذ يحس بوجود فواصل بينه وبين البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، وغالبا ما يكون هذا النوع من الأشخاص مسالما لا يميل إلى القوة والعنف.
- والنمط الخامس هو العاصي أو المتمرد، فهو عاص متمرد رافض للقيم والمعايير الاجتماعية والطرق المؤسسية المعمول بها، ويقترح بدلا عنها قيما ومعايير جديدة على صعيد الوسائل المؤسسية والأهداف الثقافية، ويتصف هذا النمط بالتغيير الجريء والثورة والانقلاب على الواقع الاجتماعي، فهو يضع بدائل أكثر قناعة ونزاهة ويقترح بدائل أكثر مرونة وعدالة لاستيعاب الطموحات الجديدة، رافضا للواقع النظامي المتصلب والمتزمت[1].

[1] د. معن خليل عمر، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، عمان، الأردن، دار الشروق

من هذا المنظور السوسيولوجي نفهم أن الفساد هو صناعة اجتماعية، هذه الصناعة ولّدت خللا وظيفيا في طبيعة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الأشخاص ومؤسسات المجتمع، ولاسيما الحكومية، مما ولّد الفساد بكل أنواعه الإداري والمالي والسياسي، وغالبا ما يتضح هذا الانحلال والفساد في فترات الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالحروب والحصار الاقتصادي والتغييرات السياسية العنيفة والجذرية والاحتلال.

للنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص٤٠-٤١؛ وانظر كذلك، د. سالم الساري، د. خضر زكريا، مصدر سابق، ص٤٣-٤٨.

المبحث الثالث

انهيار أخلاقيات العمل

من المفترض أن كل إنسان يجب عليه أن يتمسك بالأخلاق العامة المقبولة على الأقل ضمن الجماعة والمجتمع الذي يعيش فيه، وأخلاقيات العمل جزء من هذه الأخلاق؛ لذلك يجب أن تكون هناك ضوابط وقواعد تنظم أخلاق العمل، وتحث المنتمين لها سواء أكان بالإقناع أم الإجبار على الالتزام بها، لكن هذا الإقناع ليس إقناعا شخصيا، بل حاجة اجتماعية ملحة، تقدس قيم العمل وتؤمن به، فلابد من الحرص على تطبيقها؛ لذلك دأبت المنظمات الرسمية خاصة على تحديد قواعد ونظام العمل، والتمييز بين ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي.

وبالرجوع إلى ثقافة المجتمع، نجد أن الدين يمثل مجالا واسعا في رسم القيم الثقافية في المجتمع، ومنها القيم الأخلاقية للعمل، وبما أن غالبية المجتمع العراقي تمثل الدين الإسلامي الذي حث بشكل كبير على أخلاقيات العمل، وهذا لا يعني أن الدين الإسلامي هو الوحيد الذي يحث على أخلاق العمل، وإنما كل الأديان، ولاسيما السماوية منها، ومن هذه المبادئ ما تجسدت في القرآن الكريم ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾[1]، ومن الحديث الشريف قوله ﷺ (كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته).

[1] سورة التوبة، الآية ١٠٥.

إلا أن هذه الثقافة الدينية انحرفت عن مسارها الصحيح، مما خلق تناشزا بين القول والعمل، فنجد الكثير من أفراد المجتمع، ومنهم الملتزمون دينيا «المتدينون» يقرؤون ويحفظون النصوص الدينية، ويعاكسونها ويناقضونها في التطبيق والعمل، وفضلا عن الثقافة الدينية نجد أيضا الثقافة الاجتماعية البدوية / الحضرية التي يتسم بها أغلب المجتمع العراقي، هذه الثقافة غير المتزنة المائلة إلى البداوة أحيانا وإلى الحضارة أحيانا أخرى مجسدة الأمثال الشعبية والأقاويل وبعض التجارب الشخصية، مرجعا أخلاقيا لها، ولاسيما في مجال العمل والربح والخسارة، هذه الثقافة التي ساهمت وبشكل كبير في تناشز سلوك الشخصية العراقية، التي باتت ترفض الفساد الإداري بشكل نظري، وتمارسه وتطبقه بشكل عملي، مستندة إلى مرجعيتها الثقافية الشعبية، مثل: «حط بالحلق تستحي العين»، و«لأجل عين تكرم ألف عين»، وغيرها. مما انعكس ذلك على قدسية وسير العمل، سواء أكان للموظف المكلف في الدولة أم المواطن بجميع أعماله الخاصة أو العامة بخلقه حالة ذهنية عامة تبرر الفساد وتقبله، وربما تحث عليه، مما ساعد على انتشاره والعمل به في الحياة اليومية[1].

هذا الخلل في القيم الأخلاقية زرع روح الإحباط واللامبالاة والسلبية تجاه قيم العمل، مما أدى إلى عدم المهنية، والابتعاد عن المعايير التنظيمية للعمل، والتفريط بالواجبات المهنية والوظيفية، وشيوع

[1] محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني «نوفمبر»، ٢٠٠٤، ص٣٧.

ثقافة التميز والتهميش[1] التي ولدتها ثقافة الفساد الإداري والسياسي والمالي، وبالتالي يمكن القول: إن الفساد الإداري بكل أنواعه يرتبط ارتباطا عضويا بأخلاقيات العمل، ومنها العمل الإداري الحكومي المنصوص عليه بضوابط وقوانين، كقانون انضباط موظف الدولة والقطاع الاشتراكي رقم (١٤) لسنة ١٩٩١م، وقواعد السلوك المهني الذي تضمن أخلاقيات العمل والوظيفة، ويعد أي خرق وانتهاك وتجاوز لهذه القواعد والقوانين ضمن الفساد الإداري[2].

لذلك يجب على المنظمات والمؤسسات والسلطات أن تضع سياسة نشر ثقافة السلوك التنظيمي للحد من الفساد الإداري، ولاسيما الفساد المعتاد ضمن السلوك اليومي، الذي لا يمثل حالات الفساد الظاهر كالرشوة مثلا، وإنما المتمثل في حالات التسيب عن العمل كإضاعة وقت العمل أو الانشغال بالأعمال الخاصة أثناء العمل وغيرها.

والسلوك التنظيمي كما يعرفه «John Newstrom، Davis Keith» (دراسة وتطبيق المعرفة المتعلقة بكيفية تصرف وسلوك الأفراد في المنظمة)[3]، (ويرى العلماء والباحثون أن السلوك التنظيمي هو القابلية على فهم وتفسير السلوك الإنساني في المنظمات والتنبؤ به وضبطه والتحكم به من أجل تحقيق أهدافها بكفاية وفعالية)[4].

[1] ساهر عبد الكاظم، مصدر سابق.

[2] د. جمال إبراهيم الحيدري، النماذج الإجرامية للفساد الإداري في قانون العقوبات العراقي، وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام ٢٠٠٨م، ص١٤٨.

[3] د. حسين حريم، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص١٩.

[4] د. حسين حريم، مصدر سابق، ص١٩.

وهذه الكفاية والفعالية يجب أن تكون وراءها ما يسمى بالدافعية الإنسانية لأخلاقيات العمل، وهذه الدافعية يعبر عنها بعوامل نفسية داخلية، توجه الفرد نحو فعل ما بطريقة لا شعورية يمكن استنتاجها والاستدلال عليها عن طريق السلوك الظاهري، كأن نقول بأن لدى الفرد دافعية قوية للعمل والإنجاز من خلال:

١. المواظبة على العمل والحرص على الالتزام بمواعيده.
٢. التعاون البناء مع الزملاء في العمل.
٣. عدم الهروب والتغيب عن العمل.
٤. عدم التمارض.
٥. الإخلاص في العمل وإتقان ما يوكل إليه من مهام[١].

هذا السلوك التنظيمي للعمل، وهذه الدافعية الإنسانية لأخلاقيات العمل سوف ترسخ مبادئ وقيم وأخلاقيات إيجابية للعمل وفق أعراف عملية غير مكتوبة وقواعد ونصوص مكتوبة كتنمية الضبط الذاتي والرقابة والحرص على العمل والاقتداء بالقدوة الحسنة وعدم الخلط بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، وتنمية روح الإنجاز والربح ووضع لوائح ونصوص دقيقة تكون هوية عمل تمنع من خلالها الاجتهادات الشخصية وردع ومحاسبة المقصرين في العمل مهما كانت مكانتهم العملية والوظيفية والاجتماعية مع المساءلة والتقييم المستمر للموظفين.

وبعد أن بينا ما ينبغي أن يكون في العمل من أخلاقيات كقوانين

[١] د. حسين حريم مصدر سابق، ص١٠٦.

ولوائح وسلوك تنظيمي ودافعية، علينا أن نبين انهيار أخلاقيات العمل التي باتت سائدة في جميع مجالات العمل، مما أعطى ارتباطا جوهريا وعضويا بينها وبين الفساد بأنواعه الإداري والسياسي والمالي، والمتمثلة بالآتي:

١. النزاع مع الآخرين:

يتجسد هذا الانهيار الأخلاقي في العمل بميل الأشخاص أو الموظفين إلى اختلاق الخلاف واستعمال الأساليب الاستفزازية والاستهزاء والاستخفاف بآراء الغير، وتبادل الألفاظ السيئة.

٢. الانسحاب من الآخرين:

ويتجسد هذا في استغراق بعض الموظفين والعاملين وحتى المواطنين العاديين في أحلام اليقظة والعزوف عن المشاركة الجماعية مما يخلق حالة من الاغتراب «alienation» الوظيفي في العمل.

٣. حب السيطرة على الغير:

تتجسد هذه الحالة في بروز حالة التسلط على الآخرين، وهي مخالفة للسلطة، وغالبا ما تتخذ هذه الحالة عند الأشخاص المتطرفين والمغرورين، وتتخذ من الإسراف في تقديم الآراء والنصائح وفرضها بدلا من طرحها كمقترحات قابلة للنقاش، فضلا عن الميل للضغط في فرض القواعد والضوابط في مجالات العمل.

٤. الاتكالية والكسل:

وتتجسد هذه الحالة في الأشخاص الذين يميلون إلى الإكثار من

الطلبات من الآخرين والمتطفلين على العمل بالميل إلى الاتكالية وعدم الإنجاز الشخصي للعمل.

٥. الميل للعقاب:

تتجسد هذه الحالة في ميل بعض الموظفين، ولاسيما أصحاب المسؤوليات، ولاسيما عندما لا يكترث هذا المسؤول لما يقدمه الغير من منجزات في العمل، وتجاهل الحقيقة والإفراط في عبارات السخرية والاستهزاء والغلو في النقد واستفزاز الآخرين.

٦. المبالغة في إبداء المساعدة:

هذا النمط يظهر عليه الإسراف في التظاهر بالود والصداقة والعطف والمحاباة ومساندة ما يقدم من آراء بدون نقاش، ولاسيما من المسؤولين[١].

ومن انهيار أخلاق العمل الأخرى، ضعف الإدارة المتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وجود معايير ثابتة للمسؤوليات والواجبات في مؤسسات الدولة وعدم الاستقرار الإداري[٢]، والمصالح الشخصية المتداخلة مع مصالح المؤسسة، وروح العداء عندما تنتشر بين الموظفين أنفسهم أو بين الموظفين والمواطنين، والمؤامرات التي تقع بين الموظفين وأسلوب الخداع، لاسيما

[١] د. قيس النوري، السلوك الإداري وخلفياته الاجتماعية، أربد، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ص٢٣٠-٢٣١.

[٢] أسار فخري عبد اللطيف، أثر أخلاقيات الوظيفة في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية،
http://to22to22to.com/vb/showtrcadphp?=583

بين الموظفين والمواطنين لأي عمل وعدم الثقة بين الموظفين أنفسهم وبين الموظف والمواطن، والتسيب واللامبالاة في العمل، كالتمارض والادعاء بالنسيان بعدم إتمام المعاملات وعدم احترام وقت العمل، والخروج من العمل أثناء الدوام أو الخروج قبل نهاية العمل بتبريرات شتى، وزيادة نسبة الغياب واستعمال ونقل ملكية المؤسسة إلى الملكيات الشخصية، أو استعمالها لأمور شخصية، كاستعمال سيارة العمل أو جهاز الحاسوب أو خط المولد الكهربائي... الخ، والاقتداء بالأشخاص الناجحين بطرق غير شرعية وملتوية، مما يجعل الدخول والثراء المكتسب عن الممارسات الفاسدة وغير الشرعية تفوق في قيمتها المادية الدخول والثراء المكتسب عن طريق العمل الشرعي والشريف، وفقدان هيبة القانون، مما يفقد المواطن العادي والموظف ثقته به، وتصبح تجاوزات القانون اعتيادية مع عدم الحرص على المصلحة العامة، وخلق روح العداء للسلطات الحاكمة، مع إفشاء أسرار العمل، والغش بإنجاز الأعمال وعدم تحمل المسؤولية وسوء استعمال السلطة والوساطة والمحاباة والظلم وعدم العدالة في التعامل مع الآخرين، والانحرافات القانونية والمالية[١].

[١] علي أحمد فارس، مصدر سابق.

المبحث الرابع

الحصار والاحتلال

أوجد الحصار الاقتصادي على العراق بيئة حاضنة لثقافة الفساد الإداري والمالي والسياسي، إذ توفرت له كل الفرص لكي يستشري وينتشر عند الأفراد والمؤسسات الحكومية بشكل عام. ومن اللافت للانتباه أن الحكومة هيأت له كل الفرص للنمو والازدهار ليصبح فوق القانون، مما عرض القيم الأخلاقية للانهيار[1].

وليس هذا فحسب، بل إن القوى الخارجية المتمثلة بهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي قد شاركا في خلق وتسهيل وانتشار هذه الثقافة عند المسؤولين العراقيين، وخير مثال على ذلك هو إساءة التصرف في مضمون اتفاقية «النفط مقابل الغذاء والدواء» التي أصبح فيها الهدر في الأموال العراقية بشكل كبير وعلى أعلى المستويات «شركات أجنبية، مسؤولون عراقيون، مقاولون، ... الخ»، وقد تم ذلك في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية هشة، إذ أخفقت وعجزت الأجهزة التنفيذية في الحكومة عن ممارسة مهامها في إيقاف انتشار الفساد بأنواعه، وذلك لتورط الحكومة نفسها بالفساد، ومن خلال أنشطة

[1] د. شروق كاظم، الآثار الاجتماعية والنفسية، المدى، http://www.almadapaper.com

متعددة، أولها استغلال النفوذ في السلطة لتحقيق المصالح الخاصة، مما انعكس على شخصية الفرد العادي والتي ولدت عنده حالات التسيب واللامبالاة تجاه ما يدور من أحداث سياسية، وهذا بدوره انعكس على أداء المواطنين سواء أكان في العمل الشخصي أم الحكومي أم في التعامل الحياتي اليومي، وهذا ساهم في انتشار وتبرير ثقافة الفساد من أجل الثراء السريع أو سد رمق العيش عند البعض لتردي الظروف الاقتصادية[1]، وقد أدى ذلك إلى الفوضى الإدارية والاجتماعية[2].

هذه الظروف الاقتصادية والسياسية ساهمت في خلق ثقافة الفساد، والتي تميزت بأنها أفعال وأعمال لم تعد فردية، بل جماعية، ومنظمة، وأخذت معايير خاصة بها كأن يشترك أكثر من طرف في تنظيم حالات الفساد الإداري والمالي، وهؤلاء الأطراف هم الموظف العام في دوائر الدولة، والذي يعرض ويبيع خدماته مستغلا سلطاته ونفوذه

[1] برزت أمثلة غريبة للفساد في العراق خلال هذه المدة، منها على سبيل المثال بيع المواطن إ«كليته»، بعد التحايل عليه مقابل مبالغ مغرية، ولاسيما المرضى الوافدين من خارج العراق وبمساعدة بعض السماسرة ومنهم في القطاع الصحي، ومن أشكال الفساد الغريبة الأخرى في هذه المدة قيام العسكريين من الضباط والمراتب بتأجير أو التوسط لأداء الواجب «الخفارات» في بعض الوحدات والسيطرات العسكرية المهمة على الطرق بين المدن وغيرها من أجل أخذ الرشاوى والإكراميات من سواق سيارات الأجرة خاصة أو من الركاب ولاسيما المخالفين منهم لأي سبب قانوني، ولاسيما العسكريين مما أورد مبالغ مغرية وكبيرة لجماعات السيطرات، وظهرت مفاهيم عديدة بذلك، منها: «ريوك الجماعة»، أي يعطي السائق أو الراكب مبالغ لجماعة السيطرة بحجة إكرامهم لفطورهم «أو ريوكهم»، وغيرها كثير، انظر: د. رياح مجيد الهيتي: انهيار سلطة الدولة في العراق.

[2] د. صلاح الدين محمود فهمي، مصدر سابق، ص٥١.

الوظيفي، والطرف الثاني من يتعامل مع هذا الموظف، كأن يقوم البعض بشراء خدمات ليس من حقهم الحصول عليها أو من يدفع مبالغ إضافية للحصول على امتيازات وخدمات ليس له الحق في الحصول عليها، مستغلا في ذلك صعوبة الحياة الاقتصادية وتردي الأحوال المعيشية، مع هشاشة وضعف الوازع الديني والرادع الأخلاقي وحتى الحكومي لدى الموظف.

والطرف الثالث هو الوكيل، إذ برزت وظائف حكومية وغير حكومية تتخذ الوساطة في تسهيل المعاملات، والتي تتخذ من الرشوة أهم أذرعها، إذ يصعب التعامل في قضايا الفساد، ولاسيما الكبيرة، بدون الوكيل الذي يأخذ دور الوسيط بين مقدم الرشوة والمسؤول الحكومي، وقد يكون هناك وكيل خاص بكل مؤسسة حكومية[1].

أما الاحتلال، فقد كان له الصدى المدوي في غرس وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والسياسي، وهو امتداد لما قبله من حلقات كانت أرضا خصبة في غرس هذه الثقافة، فقد أوجد الاحتلال ظروفا جديدة ومغرية تشكلت في العراق من أهمها غياب سلطة وطنية فعالة تتمتع بصلاحيات فعلية قوية، فضلا عن الانفتاح الكبير الذي رافق انهيار سلطة الدولة، مما ساهم في ظهور التدفق والسيولة الكبيرة للأموال من الخارج ودخول شركات أجنبية معروفة وغير معروفة في

[1] نواف سالم كنعان، الفساد الإداري والمالي أسبابه آثاره ووسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث والثلاثون، ذو الحجة، ١٤٢٨هـ، ص٨٦.

تنفيذ مشاريع كثيرة بحجة إعادة الإعمار، ومتزامنة مع ضعف القانون وضعف إجراءاته التنفيذية والاستعداد العام لهدر أموال الدولة[1].

وقد ساعدت ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية داخلية وخارجية في تقبل وممارسة الفساد، وكانت الظروف متمثلة في:

١. الظروف الداخلية:

وهو امتداد للظروف التي أحدثها الحصار الطويل الأمد في العراق، والتي أجهدت المجتمع العراقي، ولاسيما الموارد البشرية والاقتصادية، والتي ولدت ضعف المواطنة المتمثلة في الانحلال الأخلاقي والمعياري وبروز حالات التسيب واللامبالاة للمواطن العراقي جراء ما لحق به من ظلم وتهميش لبعض قطاعاته، وقهر وظلم وفقر وبطالة وعوز وحرمان، مما نتج عنه الولاءات الضيقة «العشائرية، العرقية، المذهبية... وغيرها»، دون الولاء للوطن الواحد مع هشاشة الوضع السياسي، سواء في فترات الحصار أم الاحتلال، مما أفقد حكومات الدولة العراقية هيبتها لدى المواطن، وانشغال النخبة العراقية بكل أشكالها بالمكاسب والامتيازات والنفوذ على حساب المواطن وهشاشة الردع الرسمي القانوني لحالات الفساد المتراكم، هذا مع بروز سياسة المحاصصة في المناصب السياسية والإدارية، وإشغال هذه المناصب بشخصيات غير كفوءة، مما زاد من عملية الفساد وانتشاره، أضف إلى ذلك ما تعرض له المواطن العراقي من تصفيات جسدية ومعنوية، أفرغت العراق من

[1] مهدي الحافظ، الآن والغد: مقالات في الاقتصاد والسياسة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، بغداد، شركة المنجد للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م، ص٢٠٥.

موارده البشرية والمعرفية، وبتشجيع ومساعدة الاحتلال، كل هذا تزامن مع عمليات الحرق والسلب والنهب لإخفاء بعض عمليات الفساد الإداري والمالي[1].

٢. الظروف الخارجية:

والمتمثلة بالاحتلال نفسه، إذ شجع وساهم في تكريس وانتشار ثقافة الفساد، ومن بين ذلك ما يأتي:

أ - سيطرة إدارة وقوات الاحتلال على مراكز اتخاذ القرار في العراق بعد انهيار سلطة الدولة عام ٢٠٠٣م.

إذ وضعت جميع موارد العراق، ولاسيما الاقتصادية والمالية، تحت تصرف إداراتها، وبهذا استغلت هذه السيطرة في إفراغ العراق وسرقة محتوياته المادية والمعنوية «موارد اقتصادية ونقدية، وثائق، كتب، آثار... الخ»، ووضع العراق في حالة فوضى وانفلات عام[2]. مما طال كل مؤسسات الدولة وحتى نخبها بصورة شعورية أو لا شعورية، وقد استغلت إدارة وقوات الاحتلال القوى السياسية لتعزيز مكاسبها؛ مما أدى إلى انحراف النخب عن وظائفهم الحقيقية.

ب - قامت قوات الاحتلال وإداراتها بتعيين مستشارين أمريكان في مختلف وزارات الدولة ومؤسساتها الرئيسة «المدنية والعسكرية»

[1] د. رياح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دارسة في علم الاجتماع السياسي، دمشق، سوريا، دار العرب للدراسات والنشر والترجمة، ٢٠١٠م، ص١٧٤-١٨٢.

[2] ياسر خالد بركات، الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره وأسبابه مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، النبأ www.annabaa.org.

وذلك ليديروا السلطات والحكومات العراقية بمؤسساتها ودوائرها وتنظيماتها. وقد استغل هؤلاء المستشارون مناصبهم في عمليات فساد كبيرة وكثيرة مما أسهم في استمرار عملية هدر الأموال العراقية[1].

ج - حصانة الأمريكان عن أي جرم أو فساد يتعلق بالنفط العراقي:

إذ قامت الولايات المتحدة بإصدار أمر تنفيذي بالرقم (١٣٣٠٣) وبموجبه يتم إعفاء الشركات الأمريكية أو الأفراد الأمريكيين من المقاضاة المدنية أو الجنائية سواء أكانت المحاكم محلية أم دولية، مما أوجد حماية كافية للأفراد والشركات الأمريكية للتصرف بالنفط العراقي كما يشاءون بموجب القرار (١٤٨٣)[2].

د - دعم الولايات المتحدة الأمريكية للفساد:

(وذلك بعدم التزامها بمعايير الشفافية في محاسبتها سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وتعطيلها المتعمد لدور الهيئة الاستشارية الدولية التي أنشئت من قبل الأمم المتحدة «International Advisory Monitoring Board for Iraq» لمراقبة ما يصرف من صندوق تنمية العراق «IDF» الذي تديره حكومة الولايات المتحدة)[3].

[1] د. ريسان عزيز، الآثار النفسية والاجتماعية للفساد على الفرد والمجتمع، العراق نموذجا، الحضارية، www.alhadhariya.net

[2] د. آمال كاشف الغطاء، مبدأ الشفافية ضرورة في محاربة الفساد الإداري، الصباح، www.alsabah.com

[3] عامر خياط، التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، تشرين

أما أهم الأسباب التي أسهمت في انتشار ثقافة الفساد في العراق في ظل الاحتلال، فهي الآتي[1]:

- انهيار مؤسسات الدولة العراقية بعد انهيار سلطة الدولة الحاكمة في عام ٢٠٠٣م، وتشكيل مؤسسات جديدة بشكل عشوائي غير منظم تفتقر أغلبية عناصرها للخبرة؛ مما أسهم في ارتفاع معدلات الفساد.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المتراكم عن الحرب العراقية الإيرانية والحصار الاقتصادي.
- تشجيع إدارة وقوات الاحتلال على الانفلات والفوضى العامة في كل مؤسسات الدولة، وتشجيعها للسلب والنهب والحرق والقتل والسرقة وبحماية منها.
- سياسة المحاصصة التي جاء بها الاحتلال وتشجيع الولاءات الضيقة على حساب الولاء الواحد للوطن؛ مما أفقد مؤسسات الدولة الكفاءة والخبرة.
- تفريغ العراق من موارده البشرية والمعرفية، وابتزاز وتهديد المواطن سواء أكان ذلك من قبل قوات الاحتلال أم بتشجيع منها وبأساليب متعددة.
- غياب الردع الرسمي المتمثل بالقانون.

الأول «أكتوبر»، ٢٠٠٥، ص١٦٧.

[1] انظر: د. رباح مجيد: انهيار سلطة الدولة في العراق، وكذلك انظر: مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات: ص١٦١-١٦٤.

- غياب النزاهة في القيادات والنخب السياسية والإدارية والعسكرية والدينية والعشائرية، وافتقادها لتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها.
- غياب الشفافية والمساءلة؛ مما أدى إلى هدر الأموال وتزوير الحقائق.
- بروز ظاهرة توظيف الأشباح[1] «Ghost Employees» وتعيين موظفي الدولة حسب الولاءات الضيقة والمصالح الشخصية والمحسوبية والمنسوبية والجهوية.
- تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع وغلاء المعيشة.
- ظهور السيولة النقدية الكبيرة، وجهل مصادرها الحقيقية لدى الكثير من المواطنين؛ مما سهل عمليات الرشوة وتبييض الأموال والتهريب والتجارة غير المشروعة.
- (وجود بعض التشريعات والقوانين التي قد تساعد على تكوين بيئة خصبة للفساد، فعلى سبيل المثال وجود المادة (١٣٦/ ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١م، والتي تنص على: «لا يجوز إحالة المتهم على المحاكمة في

---

[1] توظيف الأشباح يقصد به: (إضافة أسماء وهمية لا وجود لها في قوائم الرواتب بإحدى المؤسسات أو مكافآت الاستشاريين أو أجور الموردين بحيث يتم صرف المبالغ المقررة بالقوائم لتصب في جيوب المسؤولين من أهل الفساد الذين تواطئوا لإضافة هذه الأسماء الوهمية).

جريمة ارتكبت أثناء تأدية وظيفته الرسمية أو بسببها إلا بإذن من الوزير التابع له، مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الأخرى»، وأشارت إلى ذلك هيئة النزاهة بأن حجم الهدر في المال العام بسبب هذه المادة بلغ «١٦٠» مليار دينار عراقي).

- عدم اهتمام وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في التصدي للفساد ومكافحته.
- انتكاس القيم الأخلاقية والأسرية وعدم فاعلية الضوابط غير الرسمية «أعراف-دين... الخ» في ضبط سلوك الأفراد وصدهم عن الانحراف والفساد.
- وضع مؤسسات الدولة العراقية ومواردها تحت تصرف قرارات قوات الاحتلال واستغلال موارد العراق في أطر قانونية كما حدث في القرار رقم (١٣٨٣) الصادر من مجلس الأمن، والذي منع العراقيين من التصرف بأموالهم بذريعة تأسيس صندوق تنمية العراق والذي استغل لسرقة أموال كبيرة من العراق[١].

ان القضية المحورية التي تدور عليها الدراسة هي ابراز حجم وخطورة الفساد الاداري في العراق ،الذي اصبح الخطر الثاني بعد الارهاب على المجتمع العراقي بشكل عام والمؤسسات الادارية بشكل خاص .حيث تبرز كافة الوقائع الرسمية والمجتمعية مدى حجم انتشار ظاهرة الفساد الاداري خصوصا بعد الاحتلال الاجنبي للعراق عام 2003 وتبعات سقوط النظام السابق.وقد فضلنا ان لانقف صامتين ازاء هذه الافة الخطيرة على المجتمع ،وان ندرس الموضوع من وجهة نظر القيادات الاجتماعية المحلية(النخبة)والتي تظم (اساتذة الجامعة ،المهندسون، الاطباء،القضاة والمحامون،المدرسون)في مدينتي الفلوجة والرمادي ضمن محافظة الانبار .لما لهذه الشريحة من اهمية في اتخاذ القرارات والمشاركة الفاعلة في التنمية الاجتماعية.وقد تحددت اهداف الدراسة بما يلي:

١- التعرف على مدى انتشار مشكلة الفساد الاداري في العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص.

2- التعرف على اهم صور الفساد الاداري في مؤسسات الدولة الرسمية المختلفة.

3- التعرف على الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والادارية والسياسية للفساد الاداري.

4- اقتراح الحلول والمعالجات لهذه المشكلة والحد من اثارها المعوقة لتنمية المجتمع.

وقد تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة،مع الاستعانة باداتين من ادوات جمع المعلومات عن المشكلة المدروسة وهي المقابلة لعدد من القيادات الاجتماعية للمجتمع المدروس،والاستمارة الاستبيانية وقد تم اختيار العينة العمودية او المقصودة (العينة الحصة او الصدفة)بعد تقسيم المجتمع الى فئات او شرائح اجتماعية تمثل مجتمع الدراسة .**وقد تبين لنا من نتائج هذة الدراسة مايلي:**

اولاً:البيانات الخاصة بمؤشرات الفساد الاداري

١- ان اكثر من نصف المبحوثيين (55.5 %) يؤكدون على ان الفساد لاداري متفشي كثيراً في المؤسسات الحكومية في منطقة الدراسة وان (41.5 %) من المبحوثيين يؤكدون على انه منتشر الى حد ما ،ولم تكن نسبة الذين اشاروا بعدم انتشاره سوى (3 %) من المبحوثيين.

2- تشير الدراسة على ان غالبية المبحوثيين (89 %) يؤكدون على ان الاحتلال الاجنبي للعراق عام 2003 ساهم بشكل كبير في تشجيع الفساد الاداري بانواعة المختلفة وان (10 %) منهم اكدوا بانه ساهم الى حد ما و(1%) فقط اكد بعدم المساهمة، وقد بينت نتائج الدراسة ان المبحوثن شخصوا مساهمة الاحتلال في تشجيع الفساد بما يلي :

أ- تعطيل كافة القوانين المتعلقة بمكافحة الجريمة والانحراف ونسبة (74 %).

ب- التشجيع على سرقة ممتلكات الدولة والمصارف والدوائر الحكومية وبنسبة (62 %)

ج- حل الاجهزة الامنية السابقة وبنسبة (60 %).

د-حرق بعض مؤسسات الدولة واتلاف كل ما فيها من وثائق مهمه ونسبة (58 %).

3- وبخصوص الاضطرار لدفع الرشوة من قبل المبحوثين كمقابل للحصول على خدمة ما من احدى الدوائر الرسمية اتضح ان اكثر من نصف المبحوثيين (61.5 %) دفع رشوة والنسبة الباقية لم تدفع، وعن اسباب دفع بعض المبحوثين للرشوة يعود الى ما ياتي :

أ- بعض الخدمات لايمكن الحصول عليها الا بدفع رشوة كالتعينات مثلا اكدت عليها نسبة(59%) من المبحوثين .

ب- تعقد الاجراءات الادارية اكدت عليها نسبة (50 %)منهم.

ج- وجود وسطاء يسهلون الحصول على الخدمة المطلوبة اكد عليها نسبة (48%) من المبحوثيين.

4- وفيما يخص مؤسسات الدولة الاكثر فساداً في منطقة الدراسة فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

احتلت الشرطة والجيش بالمرتبة الاولى والجوازات بالمرتبة الثانية والضريبة بالمرتبة الثالثة والتربية بالمرتبة الرابعه والصحة بالمرتبة الخامسة والبلديات بالمرتبة السادسة والرعاية الاجتماعية سابعاً والمصارف والبنوك ثامناً ودوائر الاحوال المدنية تاسعاً والتعليم العالي عاشراً واخيراً القضاء.

5- ومن اهم المظاهر الشائعة للفساد الاداري في منطقة الدراسة تشير نتائج الدراسة الى ماياتي:

- الوساطة والمحسوبية والمحاباة.
- تدخل العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية في صنع القرار الاداري.
- اساءة التصرف بالمال العام.
- التحيز للاقارب في التعينات وشغل المناصب الحيوية المهمة.
- الرشوة وقبول الهدايا المادية.
- سرقة اموال الدولة.
- المشاريع الوهمية او استلام بعضها دون المستوى المطلوب.
- سوء معاملة المراجعيين.

- استخدام ممتلكات الدولة لاغراض شخصية.

- التستر على بعض الجرائم .

- الجمع بين وظيفتيين.

ثانياً : بعض الاسباب الكامنة وراء الفساد الادراي .

توصلت الدراسة الى وجود عدد من الاسباب الاقتصادية والادارية والسياسية والاجتماعية تقف وراء انتشار مشكلة الفساد الاداري في منطقة الدراسة وسنوجزها حسب الاهمية التي حصلت عليها في الوسط المرجع ووزنها المئوي .

1- الاسباب الاقتصادية للفساد الاداري

- الجشع والطمع الذي ظهر عند بعض الموظفيين في الحصول على المال باي طريقة حتى ولو كانت غير مشروعة.
- الفروقات الكبيرة في المرتبات بين الوظائف الادارية العليا والدنيا
- تطور حاجات الانسان العراقي صحة ،تعليم وسكن وغذاء وصعوبة اشباعها.
- قلة دخل الفرد قياسا بمستوى الاسعار للسلع والخدمات الاخرى.
- ارتفاع مستوى المعيشة بشكل متصاعد.

2- الاسباب الادارية للفساد الاداري

- ضعف كفاءة بعض القيادات الادارية في ادارة مؤسسات الدولة ووحداتها الادارية.
- ضعف اجهزة الرقابة الادارية وعدم استطاعتها كشف المفسدين ومحاسبتهم.
- هجرة بعض الكفاءات الادارية بسبب الظروف الامنية مما سبب خللا ادارياً .
- التغيرات السريعه والارتجالية في الادارة احدثت خللا في الاداء الاداري لكثير من المؤسسات الحكومية.
- وجود عناصر غير نزيهة في القضاء تفشل اجراءات محاسبة المفسدين
- ضعف دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة الشعبية.
- قصور في دور اجهزة الاعلام بوسائلها المتنوعه للكشف عن ظواهر الفساد الاداري

3- الاسباب السياسية للفساد الاداري

توصلت الدراسة الى بعض الاسباب الاتية:

- استلام قوات الاحتلال للمشاريع الخاصة باعادة الاعمار واحالتها الى مقاولين عراقيين دون وجود متابعه او رقابة على التنفيذ.
- الحصانة السياسية التي يتمتع بها بعض المسؤولين.
- عدم الاستقرار السياسي وقيام كل حزب بتعيين انصاره في اشغال المناصب المهمة.
- الطائفية السياسية وقيام كل حزب بتعيين انصاره في اشغال المناصب المهمة .
- شراء الاصوات الانتخابية من خلال تقديم المال والهدايا للناخبين .
- التدخل في اجراءات لجنة النزاهة لحماية المفسدين.

4 - الاسباب الاجتماعية للفساد الاداري

توصلت الدراسة الى بعض الاسباب الاتية:

- العلاقات القرابية والشخصية والرشوة تحدد الحصول على الوظائف الجديدة.
- سيادة النزعة العشائرية وعلاقات الاقارب في الادارة.
- تنامي الشعور بالحرمان وعدم تساوي الفرص بين الموظفيين مما يشجع على تبني اتجاهات سلبية نحو الدولة.
- ضعف دور مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية الاسرة والدين والمدرسة في تحصين الفرد من الانحراف .